الأهرام

١٩٥٧/٥/١٤

القناة فى مجلس العموم

اعلن رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم ان بريطانيا ترد الى سفنها حرية الملاحة عبر القناة المصرية، والسفن البريطانية لا يسعها ان تستخدم هذه الحرية الا بالشروط التى وضعتها مصر وطالما انكرتها بريطانيا

وهكذا يقر العالم كله بان لا غنى له عن قناتنا . وكانت الدول التى عادتنا قد هددتنا بمقاطعتها ولكن الخبراء لم يؤمنوا بان هذه المقاطعة ممكنة ، بل دلت ابحاثهم على ان العالم يزداد كل يوم حاجة الى قناتنا لازدياد حاجته الى المواد البترولية ، فالسلام نمو التجارة الدولية ولا سيما بين الاقطار الشرقية والاقطار الغربية . فما دامت القناة اقصر الطرق بين هذه الاقطار وذلك ، دامت اقلها كلفة ، وما دامت اقلها كلفة دامت هي المفضلة لان المصلحة الاقتصادية هي التي تملو فى هذا الحساب ولا تملو عليها اية باعثة من البواعث السياسية . وحكم التطور الراتب للمبادلات التجارية بين الشرق والغرب لا يقتصر على ان يخرج العالم على الدوام الى القناة المصرية ، بل يحمله على توسيعها ، والى انشاء خط لانابيب الزيت يوازى مجراها فيمينها على وفائها بالحاجة المتزايدة . ولا شك ان شركات الملاحة تؤثر المساهمة فى تحمل النفقات اللازمة لتوسيع القناة وانشاء الخط الجديد اذا دعيت الى هذه المساهمة ، على ان تطلب الاستغناء من قناتنا بالطواف حول القارة الافريقية او بانشاء خطوط للانابيب الزيت فيما يسميه الغرب بلادا مأمونة ، اى بلادا غير عربية . ولا يخفى ان المشروعات التى يبحثها الخبراء لانشاء خطوط جديدة مشروعات تكلف نفقات باهظة ، ترتفع من ٢٥٠ مليون دولار لاقصرها (اى للخط الذى يصل شمال العراق بميناء اسكندرونة عبر سوريا ، وطوله ٨٠٠ كيلو متر) الى ٨٠٠ مليون دولار لاطولها (وهو خط ثانى يصل البصرة بميناء اسكندرونة وطوله ١٦٠٠ كيلو متر) فهل مايطيب للحكومات ان تتحمل هذه من مزيد للضمان تناله الشركات ، فى زعم الحكومات ، اذا نقلت الزيت بالخطوط الجديدة هو مزيد من شأنه ان يبرر اقدام الشركات على ان تتكبد هذه النفقات بفرض ان يتحقق لها هذا الضمان ؟ كلا ! ولذلك لم تر الحكومات تعرد سالفا لتاييد اى من المشروعات لا يبدأ عمليا بالاستغناء الحديث عن قناة السويس ، ولو رجحت بين تاييدها هذا ان ينطوى على تهديد جدى لمصر يحملها على العدول عن موقفها لما تريدت الحكومات لحظة واحدة فى بذل تأييدها هذا .

اضف الى ماتقدم يقين الشركات ان البلاد العربية التى تنتج البترول لن تقبل تسييره من طريق تركيا اكثر مما ترضى تسييره من طريق اسرائيل . اما الزيت الايرانى المرجو نقله الى ساحل البحر المتوسط عن طريق ايلات ، فما ايسر لمصر والبلاد العربية ان تمنع دخوله خليج العقبة ولو بالسلاح

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية